

اتضح من خلال هذا البحث أن التحكيم الإلكتروني لا يختلف عن التحكيم بصورته التقليدية أو العادية إلا من حيث توظيف الوسائل التي هيأتها ثورة المعلومات والاتصالات الحديثة في كافة مراحل عملية التحكيم ، بدءاً من الاتفاق عليه ومروراً بإجراءاته وانتهاءً بصدور حكم فيه .

فالتحكيم الإلكتروني إذا هو وسيلة لحسم المنازعات الناشئة من التجارة الإلكترونية ، والعناوين الإلكترونية وغيرها عن طريق اختيار محكم أو محكمين يقومون بالفصل في تلك المنازعات من خلال وبواسطة الانترنت بقرار ملزم للخصوم .

ولعل من أهم المزايا التي يحققها التحكيم الإلكتروني هي المزيد من السرعة في الفصل في النزاع ، والاقتصاد في النفقات ، بالإضافة إلى ميزة الخبرة في مجالات التجارة الإلكترونية ، والملكية الفكرية والتي تتوفر في المحكمين .

وأخيراً فإننا نوصي بعقد المؤتمرات الدولية والندوات - وما هذه الندوة إلا إحداها - لبيان مفهوم التحكيم الإلكتروني وإبراز أهمية وتعظيم دوره في حسم المنازعات المتعلقة بالمعاملات الإلكترونية .

كما يجب العمل على توفير الأمن القانوني للمعاملات التي تتم عبر الانترنت والارتقاء به وتطويره وبتعيين استخدام تقنيات حديثة ومتطورة للحفاظ على الوجود المادي للمحركات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني كما يجب على الجهات المختصة والمهتمة بشؤون التحكيم الإلكتروني القيام بإعداد الدراسات والبحوث حول التجارة الإلكترونية والمعاملات والعقود الرقمية وعلاقتها بالتحكيم الإلكتروني ، هذا بالإضافة إلى تنمية الكوادر البشرية في مجال التحكيم الإلكتروني .

هذا وما كان من صواب فمن الله ، وما كان من تقصير أو إهمال فمني ومن الشيطان ،،،